

*Maryam AlHajri | مريم الهاجري

لا مستوطن ولا محلي: صناعة الأقليات الدائمة وتفكيكها

Neither Settler nor Native: The Making and Unmaking of Permanent Minorities

عنوان الكتاب: لا مستوطن ولا محلي: صناعة الأقليات الدائمة وتفكيكها.

عنوان الكتاب في لغته: *Neither Settler nor Native: The Making and Unmaking of Permanent Minorities.*

المؤلف: محمود ممدادي .Mahmood Mamdani

الناشر: مطبعة بيلكلناب التابعة لمطبعة جامعة هارفارد
Belknap Press of Harvard University Press.

مكان النشر: ماساتشوستس ولندن.

سنة النشر: 2020

عدد الصفحات: 416 صفحة.

* باحثة دكتوراه في قسم علم الاجتماع، جامعة إنديانا، الولايات المتحدة.

PhD Candidate in Sociology at the University of Edinburgh, UK.

Email: maryam.alhajri@dohainstitute.edu.qa

مقدمة

يأتي كتاب لا مستوطن ولا محلاً:  صناعة الأقلية الدائمة وتفكيرها⁽¹⁾، للأنثروبولوجي الأوغندي محمود ممداني، امتداداً لسلسلة مهمة من دراساته التي تبحث في آليات الحكم الاستعماري المباشر وغير المباشر واستتباعاته. ففي كتابه البارز *المواطن والرعية*⁽²⁾، قدم ممداني دراسة تاريخية استُخدمت مرجعاً مركزياً في الدراسات المُهتمة بالإرث الاستعماري المتأخر في أفريقيا بخاصة، وتبعاته السياسية على دول ما بعد الاستعمار بعامة.

يناقش المؤلف في مقدمة الكتاب "السيرة الذاتية" للدولة الحديثة لحظة ولادتها، ويُقدم مداخلة مفادها أنَّ السيرة المتداولة - مع توقيع معاهدة ويستفاليا عام 1648 - تبدأ متأخرةً عن لحظة الولادة الفعلية، التي يترتب عليها تقديم دروس "أخلاقيَّة" خاطئة عن هذه اللحظة؛ ففي هذه السيرة تظُهرُ ولادة الدولة كأنَّها نتيجة وحلٌّ لعقود من الحرروب التي انتشرت في أوروبا. ولذا، فإنَّ هذه القصة تروُج لظهور الدولة الحديثة، بوصفها حلاً يعزز التسامح واحترام السيادة (ص 1-6). في حين يرى المؤلف أنَّ اللحظة الفعلية لبدايات ظهور الدولة القومية التي نعرفها اليوم تعود إلى عام 1492 في أيبيريا، وأنَّها أسست لتطور ظاهرتين رئيسيتين: الأولى هي التطهير العرقي الذي مارسته الملكية القشتالية ضد كل من اعتُبر "غريباً"، لخلق وطنٍ قومي "متجانس" (ص 1). أمَّا الثانية، فتتعلق بغزو الهندو (الحمر) في الأميركيتين عام 1492، والقيام بعمليات التطهير العرقي ذاتها التي شملت مسلمي أيبيريا ويهودها. بعد هذا الطرح، يخلص المؤلف إلى أنَّه، بإعادة قراءتنا لتاريخ بداية ظهور الدولة الحديثة، يتَّضح أنَّ الاستعمار الحديث ليس حدثاً طارئاً على الدولة القومية، بل هو جزء لا ينفصل عن مبناها. فقد ولد كلَّ من الاستعمار والدولة الحديثة من رحم تشكُّل الدولة القومية، وبذلك يستتُج أنَّ القومية لم تسبق الاستعمار، وأنَّ الاستعمار بدوره لا يمثل أعلى مراحل نشوء القوميات. وعلى أهمية الأفكار التي طرح المؤلف، فإنه لم يقدم الأدلة الكافية التي تدعمها، بدءاً بادعائه أنَّ الدولة الحديثة ولدت في عام 1492، وانتهاءً بالعلاقة التي يؤسِّس لها بين القومية والاستعمار، وهو الادعاء الذي يحتاج إلى سبرٍ تاريخيٍ للعلاقة بين الظاهرتين. قد يعتقد القارئ في هذه المرحلة أنه يقرأ، فيما سيأتي،

في هذا الكتاب، يعود ممداني إلى الاشتغال بالتحليل المقارن للمواطن والرعية، مع التركيز على التجليلات المختلفة للحكم الاستعماري غير المباشر؛ آليات بنائه وعواقبه ومحتواه (ص 13)، لكنَّه يتوسَّعُ أكبر في وحدات التحليل ودراسات الحال، ليقدِّمُ أطروحة ذات نطاق أكثر عالميةً تُعيد مسألة العلاقة بين القومية والدولة الحديثة والاستعمار بوصفه جزءاً لا ينفصل عن المبني السياسي الحديث (ص 18). في سبيل ذلك، يُركِّز المؤلف على العلاقة التي تؤصلها المبادئ الأساسية للنظرية الليبرالية، من قبيل "التسامح" بين "أقلية" و"أقلية"، و"مستوطن" و"محلاً"؛ وتبعات هذه الثنائيات على النشاط السياسي في دول المتروبول والاستعمار، ليخلص إلى نتيجة مفادها أنَّ العنف المتطرف سياسيٌ في أصله، ويُطلب تواطؤ عددٍ من النظم لتحقيق أهدافه، وهو ليس قاصراً علىِ عمل إجرامي و/أو فردي.

(1) Mahmood Mamdani, *Neither Settler nor Native: The Making and Unmaking of Permanent Minorities* (Massachusetts/ London: Belknap Press of Harvard University Press, 2020).

(2) Mahmood Mamdani, *Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism* (Princeton: Princeton University Press, 1996).

يتنتقل بعدها المؤلف إلى مساءلة عنف الدولة القومية: "هل عنف بناء الأمة عمل إجرامي يستدعي المقاومة والعقاب؟ أم هل هو عمل سياسي يجب أن يكون الرد عليه من خلال سياسة جديدة، غير قومية؟" يجيب بأنّ هناك نموذجين رئيسين للتعامل مع هذا العنف، أوّلّهما هو "النموذج الجنائي" الذي من خلاله يُحدّد الجناء ويُحاكمون فردياً، كما حدث في محاكمات نورمبرغ بعد الحرب العالمية الثانية (ص 15-23). أمّا الثاني، فهو "النموذج السياسي" الذي يسعى للتعامل مع جميع الفاعلين السياسيين بوصفهم ناجين، وذلك من أجل بناء دولة مواطنة متساوية عوضاً عن دولة قومية، كما حدث في جنوب أفريقيا بعد الفصل العنصري (ص 15-16). والإنجاز العظيم لحركة مناهضة الفصل العنصري - كما يرى المؤلف - هو فهم العنف الذي يكمن في الفصل العنصري على أنه "سياسي"، والسعى تبعاً لذلك لمعالجة المسألة بطرق سياسية يتحقق من خلالها تفكير الاستعمار السياسي؛ وهذا المنحى اتّخذ مساراً مختلفاً عن اتجاهات النموذج الجنائي الذي ساد بعد انتصار نموذج الليبرالية الديمقراطية مع نهاية الحرب الباردة (ص 16). فالنموذج السياسي يقوم على مقاربة ترفض الهوية السياسية للحداثة التي تَتَّخَذ شكلاً قومياً؛ ويداً يتحول الهدف من بناء دولة قومية إلى بناء دولة مواطنين متضادين. ويرى المؤلف أنّ هذه اللحظة كانت هي النهاية التفاوضية للفصل العنصري التي أدت إلى ظهور الديمقراطية غير العرقية nonracial democracy، والتي كان من الممكن أن يسعى النهج الجنائي لدفعها في اتجاه آخر يسعى لمعاقبة الجناء وتحقيق العدالة للضحايا؛ وهو الأمر الذي من شأنه تحقيق عدالة لحظية لن تُسْهِم في الدفع نحو إصلاح سياسي مستدام (ص 16-17). وفي هذا السياق،

التاريخ التفصيلي لهذه العلاقة، ولكنه لا يكاد يجد أي متابعة للمسألة؛ إذ تردد بعض فقرات في المقدمة ما تثبت أن تناقضها في باقي الكتاب.

يقدم المؤلف حجة أساسية أخرى، وهي أنّ مفهوم "التسامح" كان دخيلاً على الدولة القومية، وأنّه أتى في مرحلة متأخرة لحقن الدماء التي سببها؛ وهذا ما أدى إلى إبرام معاهدة ويستفاليا لضمان السلام داخل الدولة القومية المتشكلة حديثاً (ص 1-6). وهنا نجده يعيد مفهومه "الأقليات" عبر قراءتها في ضوء "التسامح" الناشئ بدوره مقابل الولاء السياسي، والذي عنى المعادلة الآتية: التسامح مشروط ببقاء الأقليات غير مهددة للأغلبية القومية (ص 6-9). وقد قامت هذه المنظومة، عبر تعريف العلاقة بين الأغلبية القومية والأقليات، بتقوية الدولة القومية. وهو التسامح ذاته المُعرف للطابع الليبرالي اليوم في النظام السياسي الحديث. وبناءً عليه، يجاج المؤلف بأنّ الحداثة السياسية المتجلسة في الدولة القومية، التي تضم غالبية قومية، تعني بالضرورة تشكلاً مستمراً لأقليات دائمة تكون محكومة ببنية قائمة على سلب الحقوق والحرمان من العضوية في الدولة القومية. من هنا، يتضح أنّ مبني الدولة الحديثة عنيف في جوهره؛ وذلك نتيجة للأحداث التي أسست لظهورها، من تطهير عرقي وإبادات جماعية، في سبيل خلق دولة قومية متجانسة. ويرى المؤلف أنّ هذه الحادثة السياسية الجديدة المتمثلة في الحداثة، التي تتمرّكز - في أصلها وأيديولوجيتها وخطابها السياسي - حول أوروبا Eurocentric، قد اتّخذت شكلاً مختلفاً في المستعمرات الأوروبيّة. فقد تمثّلت هذه الحادثة في الغزو الذي لا يزيد "التسامح" إلاّ مع من يُعدّ متحضرّاً؛ أي الأوروبيّ - المسيحيّ (ص 2)، لذلك قام الأوروبيون بالتوسيع في مهمّات "التحضّير" في المستعمرات، من أجل خلق نسخة مشوّهة من الحادثة المتجلّسة في الدولة القومية كما ظهرت في أوروبا (ص 9).

الجماعية، من قبيل تحسين النسل، التي روج لها الأميركيون في نهاية القرن التاسع عشر والقرن العشرين. ويجد تباعاً في سردية كلا الدولتين حول بنائهما للأمة؛ ففي حين يتجاهل الأميركيون تاريخهم الاستعماري، نرى كيف أنّ الألمان ما زالوا يحاولون التكفير عمّا حدث (ص 37-39).

وفي الحالتين، لم يفهم المعنى السياسي للإبادة الجماعية؛ حيث شجب كلا الشعرين الإبادة الجماعية بوصفها عملاً عنصرياً. لكن لم يعترف أيٌ منهما بأنّ الإبادة كانت في الوقت نفسه "عملاً منتجًا"؛ إذ أدت إلى "إنتاج" الدول القومية القائمة اليوم، والتي فُصلت فيها الأغلبية الوطنية عن الأقلية القومية. ويدرك المؤلف أنّ ألمانيا قامت، بعد رحيل اليهود، بدعم إسرائيل بوصفها ملادّاً للأقلية اليهودية التي لم تستطع الاحتفاظ بها بموجب الحداثة السياسية الأوروبية (ص 101). ولذا، فقد كان دعم ألمانيا لإسرائيل اعترافاً بذنب دولة الرايخ الثالث، إلا أنّه في الوقت ذاته يعكس فشل رؤية الأيديولوجية القومية القائمة، في كلٍّ من ألمانيا هتلر وإسرائيل؛ فكلا الدولتين سعت لتأسيس وطن لقومية متGANسة (ص 102-103).

إنّ حالة ألمانيا نموذجية، هنا، من خلال تطبيق نهج العدالة الجنائية حصرياً (كما حدث في محاكمات نورمبرغ). لقد استهدف مشروع "إنهاء النازية"⁽³⁾ الجناء الأفراد، وبذا فإنّ هذا النهج قد أهمل مسألة المؤسسات والهيكل الاجتماعي التي مكنت الممارسات النازية وجرائمها (ص 103-105). مُسائلاً النهج الذي جرى فيه التعامل مع الفظائع النازية، يُظهر المؤلف كيف أنّ هذه الجرائم لم تكن انحرافاتٍ غيرَ سياسية عن

(3) "إنهاء النازية" هي الصيغة التي اخترتها ترجمة لمصطلح Denazification، وتعني تفكيك النازية أو نزعها عن المبني السياسي الذي كانت تنشط فيه.

يُسّط المؤلف مداخلته، عبر استعراض سلسلة من دراسات الحالة على امتداد ستة فصول.

أولاً: "سؤال الهندود الحمر في الولايات المتحدة"

في الفصل الأول، يسرد المؤلف كيف تشكّلت الدولة في الولايات المتحدة الأميركيّة بوصفها نظام استعمار استيطاني مستمر إلى يومنا هذا، بل أول نموذجًّا لدولة استعمارية حديثة (ص 38). ويوضح أنه على الرغم من أنّ الولايات المتحدة ليست الدولة الاستعمارية الوحيدة في العالم، فإنّها فريدة من نوعها من حيث "فشلها في التعرّف على نفسها في المرأة". ومن خلال استعراضه نظام المحميات، الذي يحكم الأميركيّين الأصليّين في الولايات المتحدة، ويُخضعهم لوضع قانوني يجعلهم مواطنين من درجة ثانية ومحروميين من أيّ حقوق دستورية، يأتي هذا الاختيار - لتقديم الحالة الأميركيّة على بقية الحالات الأخرى - لبيان الكيفية التي قدّم بها نظام المحميات الهندية، الذي يحكم المحالين بوصفه نموذجاً مؤسّساً ومرشدًا لدول الاستعمار فيما بعد، لإنشاء أنظمة حكم مستقرة، من خلال بناء قوانين "قبلية" و"عرفية"؛ كالذى حدث في جنوب أفريقيا. ويرى أيضاً أنّ مشروع بناء الأمة الأميركيّة، مع أنه ليس الأول من نوعه القائم على التطهير العرقي، فإنّ إبادة الهندود الحمر كانت أول إبادة جماعية في العصر الحديث، وكان تأثيرها قوياً في أماكن أخرى أهمها ألمانيا النازية (ص 32).

ثانياً: "نورمبرغ: فشل إنهاء النازية"

يستهلّ المؤلف الفصل الثاني بإظهار الكيفية التي درس بها هتلر بعناية معاملة الهندود الحمر في الولايات المتحدة، وبريرات الإبادة

المحلاني؛ فهو "الآخر" الذي اخترعه المستوطن ليعيد إنتاج نفسه. ولذا فقد كان النضال ضدّ الفصل العنصري قائماً على تدمير ثنائية المستوطن والمحلاني من خلال إعادة تشكيلهما بوصفهما ناجين (ص 144). جرى ذلك عبر تبني نوعٍ من الردّ على العنف المتطرف يتحدى منطق نورمبرغ - أي منطق فصل الجناة عن الضحايا - من خلال التفكير في العنف المتطرف بوصفه عملاً سياسياً وليس إجرامياً/ جنائياً. وبذا تمكّن أهل جنوب أفريقيا من جعل التركيز، لا على التجاوزات الفردية للقانون بل على مسألة البنى التي سمحَت بهذه التجاوزات، بدلًا من اللجوء إلى المحاكمة لكشف الحقيقة ومعاقبة المخالفين، تفاوضَ أهل جنوب أفريقيا على الإصلاحات التي ستجعلُ النظام السياسي أكثر شمولًا وعدلاً، مع الاعتراف بضرورة جلب الجناة أيضًا إلى الساحة السياسية (ص 144-148).

رابعاً: "السودان: الاستعمار والاستقلال والانفصال"

في الفصل الرابع، يستخدم المؤلف حالة السودان لفهم الكيفية التي بُنيت بها الهوية العربية ثمّ أعيد إنتاجها من أجل تكوين أغلبية وطنية؛ وذلك ما أدى إلى انفصال جنوب السودان حينما استحال إنشاء "سودان جديد" ينبعُ الطابع السياسي عن العرق (ص 197). ويرجع هذا الانفصال إلى عوّاقب الحكم الاستعماري البريطاني غير المباشر في أوائل القرن العشرين، الذي سيّس الحدود عرقياً وأعاد تشكيل الاختلاف الثقافي بوصفه اختلافاً قبلياً/ عرقياً. وبذا فقد حكمَ ورثة العقلية الاستعمارية كما كان يحكمُ البريطانيون لا كما فعل أسلافهم قبل الاستعمار، حيث كان ما يعرف

الحداثة، بل كشفت عن جذور الإبادة الجماعية الكامنة في الحداثة السياسية. بعد ذلك، يستحضر محاكمات نورمبرغ مثلاً على النموذج الجنائي المذكور سابقًا؛ حيث جرت المحاكمة القادة النازيين، مع إهمال الأصول السياسية للهولوكوست، أي الدولة القومية التي لم يُشك فيها قط (ص 26-27).

ثالثاً: "المستوطنون والمحلانيون في دولة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا"

في الفصل الثالث، يُبيّن المؤلف كيف يمكن نزع الطابع السياسي عن الدولة القومية عن طريق تحويل جميع المواطنين إلى ناجين، وإن كان ذلك على المستوى العرقي فقط، حيث تظلّ الهويات القبلية راسخة في جنوب أفريقيا المعاصرة (ص 180). وعلى عكس ألمانيا، فقد تعامل المجتمع المدني في جنوب أفريقيا مع الفصل العنصري، ليس بوصفه مسألة جنائية فقط، بل بوصفه قضية سياسية أيضاً. وبعبارة أخرى، فإنّ النضال المناهض للفصل العنصري في جنوب أفريقيا، بدلًا من سعيه للعثور على أفراد مذنبين بارتكاب مخالفات جنائية، قد سعى لتأسيس نظام سياسي جديد، يمكن فيه للجميع المشاركة خارج قواعد نظام الفصل العنصري السياسي. وبقدر ما كانت هذه العملية معقدة وملحّة بالتنازلات والصراعات، فقد كانت تدلّ على الوعود بإنها الاستعمار وتفكيره.

في هذا السياق، يعود المؤلف إلى محاضرة قدّمها في جنوب أفريقيا عام 1998، يتساءل فيها: "متى يُصبح المستوطن محلانياً؟" ، ويُجيب بصرامة حادة: "أبداً" (ص 144)، وذلك بتأسيس حجّة مفادها أنّ دولة الاستيطان هي التي صنعت

يعيد التفكير في العلاقة بين الخارجي والداخلي، وبالتالي عن إعادة إنتاج النظام السياسي الذي أنشأ الاستعمار البريطاني (ص 248).

خامساً: "السؤال الإسرائيلي/ الفلسطيني"

يركز المؤلف في الفصل الخامس على الحالة الفلسطينية/ الإسرائيليية، لكونها المحاولة الأخيرة للأغليّة قومية تحكم أقلية؛ وذلك عبر مقارنة هذه الحالة بحالة جنوب أفريقيا التي تقدم دروساً مهمّة بتحديّها الفرضية القائلة إنَّ الاختلاف الثقافي يعني بالضرورة اختلافاً سياسياً. وهو بالتحديد ما تقوم عليه العقيدة الصهيونية، أي: تحويل تجربة أن يكون المرء يهودياً - وهي تاريخياً مسألة دينية - إلى تجربة قومية تنصهر فيها الدولة والمجتمع في هوية واحدة؛ فالاحفاظ على المجتمع اليهودي يعني أن تحافظ على الدولة اليهودية (ص 250-251). ولتفكيك هذه العقيدة، يعرض المؤلف ثلاثة دروس من جنوب أفريقيا: أولاً، أن يُفهّم أنَّ النضال المعادي للتفرقة العنصرية قد انتصر حين حُول نفسه من نضال عسكري إلى نضال سياسي (ص 164-166)؛ ثانياً، عدم تقسيم الضحايا إلى مجموعات منفصلة، بل توحيدها (ص 148-149)؛ ثالثاً، الاستفادة من وعي القوى المعادية للعنصرية من خلال التوحيد الضروري لتلك القوى، ثم الانتقال إلى تحالف أوسع يضمّ البيض (ص 190-169).

يناقش المؤلف الصهيونية بوصفها تطبيقاً متكاملاً للحداثة الأوروبيّة في ظل ظروف استعماريّة، وعلى الرغم من أنَّ القومية جعلت حضور اليهود في أوروبا مستحِيلاً، فإنّنا نجدهم ينغمّسون في الأيديولوجيا نفسها التي حرمتهم من المساواة في أوروبا. فقد قرر الصهاينة أنَّ الخيار الوحيد لليهود هو دولة خاصة بهم، وبفعلهم هذا أصبحوا

الآن بالسودان وجنوب السودان موطنًا للتنوع البشري. لكن على مدار مئة عام خلت، غداً هنا التنوع مصدرًا للصراع بسبب هندسة البريطانيين للمجتمع بناءً على نظرتهم الأوروبيّة المغفرة في الأيديولوجية العرقية، محولين بذلك الاختلافات التقافية إلى سياسية، عبر خلق حواجز قانونية ومادية بين الجماعات - التي كانت مختلطة في السابق - لترسم بين أفرادها حدوداً لم تكن موجودة من قبل، ما منعهم من تطوير تضامنيات خارج القبيلة (ص 201-200).

لقد استفاد المشروع الاستعماري في السودان من نمطين عريضين من التنوع اللغوي والعرقي؛ حيث استغلَّ الفرق اللغوي لفصل العرب عن الجماعات الأخرى المختلفة إثنياً، والتي قسمت أيضاً إلى مجموعات ثقافية. لقد كان اختراع هذا التمييز بين المستوطنين والمحلاّنّين ناتجاً للأيديولوجية والقانون معاً، إلا أنَّ التاريخ كان له دور محوري كذلك، عبر بناء سردية عن ماضي السودان الثقافي، في خلق هويّات جديدة للسكان المحلاّنّين (الأفارقة) وترسيخها مقابل المستوطنين (العرب) (ص 213-206).

وبناءً عليه، يرى المؤلف أنَّ الاستعمار لن يتّهي إلا ب نهاية هذه الثنائيات، بدءاً بإنهاء مسألة تحرير المصير القبلي، الذي لن يحدث إلا من خلال تحول في الخيال السياسي؛ أي أن يتوقف جنوب السودان عن تخيل نفسه بوصفه محلاّنّا، ويسعى عوضاً عن ذلك للمطالبة بمشروع يتساوى فيه كل المواطنين سياسياً؛ ما يعني الإطاحة بالبريطانيين وباتفاقية السلام الشامل، واستبدالها بفكرة الدولة دون الأمة (ص 249-246). من هنا يبدأ إنهاء الاستعمار السياسي في السودان وجنوب السودان؛ وذلك بخلق تاريخ جديد من الداخل

العنف، الذي يرى أنه سياسي بامتياز وأنه ينطلق من سؤال الأمة والآخر (ص 327). وهو ما يتطلب فهم التحديات السياسية التي ولدت لحظة الاستقلال، والاعتراف بالتبعات والآثار السياسية للاستعمار الذي لم يقتصر دوره على رسم الحدود الخارجية فحسب، بل امتد إلى رسمنها داخلياً كذلك (ص 327-328). وهذا يعني تجاوز فكرة "التحссن" على الحدود التي قسمت المجتمعات المتشابهة ثقافياً؛ إذ يرى المؤلف في هذا الخطاب إعادة إنتاج للأيديولوجية الاستعمارية الحداثية التي ترى أنَّ الحدود يفترض أن تبني على أساس إثني - عرقي. وهكذا، يرى المؤلف أنَّ التحدي الذي يواجه مناهضي الاستعمار هو إعادة تصور المجتمع السياسي من دون الفئات التي أصلَّ الاستعمار لاختلافها. ويختتم هذا الكتاب بالتشديد على أنَّ إنهاء الاستعمار السياسي يبدأ بتجريد الدولة من كونها أمة وموقعًا للهوية السياسية؛ وهو ما يتحقق عبر مراعاة مجتمع الناجين، والاهتمام بمستويات الإقصاء التي هي نتيجة ضرورية لتشكُّل الدولة القومية (ص 330).

ملاحظات نقدية

يُعدُّ كتاب لا مستوطن ولا محلاني: صناعة الأقليات الدائمة وتفكيكها مهمًا بقدر ما هو إشكالي، للاعتبارات التالية:

أولاً: نموذج جنوب أفريقيا، الذي يطرحه حلاً مقترناً لإنهاء الاستعمار، لا يزال يواجه صعوبات عديدة؛ فقد كان من المتوقع أن تُصبح الهويات العرقية، التي ميزت صراع الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، أقل أهمية مع ازدياد "التسامح السياسي"، إلا أنَّ الحالة اليوم تشير إلى صعود في الانقسامات العرقية والصراع العنصري إلى

"هم الظالمين، لأنَّ المرأة في الدولة القومية يُمكّنه فقط أن يكون إما الظالم أو المظلوم، وإنما الأغلبية أو الأقلية، وإنما الأمة أو الآخر" (ص 251).

ويوضح المؤلف أنَّ اليهود العرب بالتحديد يمثلون تحديًا خاصًا للصهيونية؛ لأنَّها تفترض أنَّ الهويتين العربية واليهودية لا تتقان، وأنَّ إحداهما معادية للأخرى حتمًا، وإلا لما كانت هناك حاجة إلى دولة يهودية في فلسطين التاريخية (ص 253). من هنا، فإنه يُشدد على ضرورة التمييز بين اليهود الذين "حجوا" إلى فلسطين والمستوطنين؛ فقد اختار اليهود المهاجرون الانتفاء إلى جماعة محلية سياسية كانت موجودة قبلهم، وليس إنشاء جماعتهم الخاصة (ص 253). لقد أدت الجهود الصهيونية الرسمية إلى تقويض الإرث العلماني للصهيونية - ومبركة الميلول الدينية المتطرفة لدى كل من المزراحيم وجاليات أخرى - ما أدى إلى ضخَّ التدين والمستوطنين في الأراضي المحتلة، وهو الأمر الذي يرى المؤلف أنه "أجّج الإحساس بوعي وطني فلسطيني" (ص 245-255).

يختتم المؤلف هذا الفصل بنقاش حول حل الدولتين - الذي انتهى - مع اتفاق أوسلو، داعيًا فيه إلى تفكيك الصهيونية بالتطلع إلى نموذج جنوب أفريقيا من أجل البحث في سُبل فصل الدولة عن الأمة، مفترضًا أنَّ في صلب تفكيك الصهيونية ما يجعل من إسرائيل دولة - لا قومية - "لجميع مواطنها" (ص 255).

سادسًا: "تفكيك استعمار المجتمع السياسي"

يعيد المؤلف، في الفصل الأخير، قراءة العنف المسيطر على مجتمعات ما بعد الاستعمار، الذي زُرعت جذوره في فترة الاستعمار وتعزَّز في فترة ما بعد الاستقلال، من خلال أشكاله نوع هذا

والسيادة في عالم ينتظم على نحو متزايد حول الدولة القومية⁽⁶⁾.

إن هذا التعامل مع الساكن المحلي، بوصفه ذاتاً غير فاعلة، ينبع من إشكال آخر يتمثل في عدم تفاعل المؤلف مع ما كتبه الفلسطينيون حول التحرر الوطني، وإنهاء الاستعمار، وشكل الدولة التي يطمحون إليها، وخصوصاً أن معظم ما كتب يخلص إلى استنتاجات مختلفة، بل معاكسة لما يطرحه⁽⁷⁾. ولم يكتف المؤلف بهذا، بل قام في نقطة أخرى بتمثيل خاطئ لأفكار عزمي بشاره، مدعياً أن بشاره كان يدفع نحو مشروع دولة دون أمم، مستشهاداً بنشاطه في الكنيست وتأسيسه لحزب التجمع (ص 319-324)، وهو عكس ما دفع إليه ودافع عنه بشاره، الذي كانت مساهمه في النضال الفلسطيني تهدف إلى دفع المواطنين الفلسطينيين بعيداً عن الانصهار داخل إسرائيل، والتغيير عن مطالبهم ليس فقط بوصفهم أهلية دائمة "مع بعض الحقوق الليبرالية، ولكن كسكان أصلانيين يطالبون بحقوق جماعية و يؤكدون هويتهم الوطنية الفلسطينية"⁽⁸⁾.

إضافةً إلى ذلك، فقد قرأ المؤلف التاريخ الفلسطيني بصورة خاطئة في أكثر من موضع في هذا النص، بدءاً بتصویره لانتفاضة الثانية على أنها محاولة من الفلسطينيين لإعادة بناء إسرائيل دولةً لجميع مواطنها، وليس انتفاضةً من أجل حقوق وطنية حُرموا منها (ص 313-319). وكذلك قرأ انتفاضتين الأولى والثانية، بوصفهما كفاحاً من

(6) أستعين في هذه النقطة بمراجعة دانا الكرد، التي بالرغم من اختلاف النظري مع تعاملها مع مسألة القومية، فإنها تقدم مداخلة نقدية مهمة للحلول التي يطرحها ممدواني في ظل المعطيات السياسية التي تمر بها القضية الفلسطينية اليوم.

Dana El Kurd, "Do Palestinians Really Want a South African Solution?" +972 Magazine, 14/7/2021, accessed on 13/9/2021, at: <https://bit.ly/3lfD4MI>

(7) Ibid.

(8) Ibid.

القدر ذاته من الخطورة - إن لم يكن أكثر مما كان عليه - في بداية عمل لجنة الحقيقة والمصالحة TRC⁽⁴⁾. فما زالت العلامات والسمات العنصرية مصدرًا للصراع في شتى مناحي الحياة في جنوب أفريقيا، ويظهر ذلك، بصورة واضحة، داخل الأحزاب السياسية وفيما بينها، ويمكن القول إن تجربة العدالة الانتقالية في جنوب أفريقيا قد عززت هي أيضاً، في بعض الحالات، من أهمية الهويات العرقية والإثنية⁽⁵⁾.

ثانيًا: تأسيساً على ما سبق، هناك إشكال صريح في محاولة المؤلف إعادة إنتاج الحل في جنوب أفريقيا ضمن السياق الفلسطيني المتعلق من تجاوز عنف الدولة القومية - عبر المساواة بين الجاني والضحية - من دون أي محاسبة أو معاقبة، وبلا توضيح لكيفية القيام بذلك من دون إعادة أنظمة عدم المساواة وتكريسه.

ثالثاً: رغم فكرة أن القومية التي ولدت، ظاهرةً ومفهوماً، في سياق أوروبي، تقوم في الأساس على العنف، فإن النتائج التي يخلص إليها المؤلف انطلاقاً من هذه الحجة إشكالية، وخصوصاً لأننا نستعملها في سياق دولة استيطانية استعمارية - في السياق الفلسطيني تحديداً - إذ تشير، عن قصد أو غير قصد، إلى أن المجتمعات المستعمّرة لم تكن لديها سلطة أو رأي في تطوير هوياتها. وعلاوةً على ذلك فإنه لم يتطرق إلى أن الجماعات المستعمّرة استخدمت القومية، التي فرضتها عليها الحداثة، وسيلةً للتحرر والمطالبة بتغيير المصير

(4) Deborah Posel, "Race as Common Sense: Racial Classification in Twentieth-Century South Africa," *African Studies Review*, vol. 44, no. 2 (2001), pp. 87-114.

(5) Karen E. Ferree, *Framing the Race in South Africa: The Political Origins of Racial Census Elections* (Cambridge: Cambridge University Press, 2010), pp. 92-103.

نقص مماثل في الاهتمام بالأعمال الكلاسيكية حول التفاعل بين الاستعمار والدول القومية والعنف⁽¹¹⁾. ختاماً، لا تقلل هذه الانتقادات من قدرة القارئ على الاندماج مع أطروحة المؤلف التي تستحق نقاشاً مستمراً في حقل الدراسات القومية على وجه الخصوص، والحداثة السياسية عموماً.

أجل التغيير السياسي لم ينطوي على كفاح مسلح، مهملاً بذلك الطابع المختلف والاستراتيجيات المختلفة المتبعة فيهما⁽⁹⁾.

وأخيراً، فإن الكتاب لم يتعامل مع أيٍ من المؤلفات الرئيسية حول القومية، على الرغم من تركيزه على البناء الحديث للهويات والدول القومية⁽¹⁰⁾. وثمة

(9) Ibid.

(10) يُنظر على سبيل المثال:

Benedict Anderson, *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism* (London: Verso, 2006); Ernest Gellner, *Nations and Nationalism* (Oxford: Blackwell, 2006); Michael Mann, *The Sources of Social Power* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986); Anthony D. Smith, *The Ethnic Origins of Nations* (Oxford: Basil Blackwell, 1986).

(11) Étienne Balibar & Immanuel Maurice Wallerstein, *Race, Nation, Class: Ambiguous Identities* (London: Verso, 1991); Homi K. Bhabha, *The Location of Culture* (London: Routledge, 1994), ch. 8 "DissemiNation: Time, Narrative and the Margins of the Modern Nation"; Partha Chatterjee, "Whose Imagined Community?," *Millennium*, vol. 20, no. 3 (March 1991), pp. 521-525; Partha Chatterjee, *The Nation and Its Fragments: Colonial and Postcolonial Histories* (Princeton: Princeton University Press, 1993).

References

المراجع

- Anderson, Benedict. *Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*. London: Verso, 2006.
- Balibar, Étienne & Immanuel Maurice Wallerstein. *Race, Nation, Class: Ambiguous Identities*. London: Verso, 1991.
- Bhabha, Homi K. *The Location of Culture*. London: Routledge, 1994.
- Chatterjee, Partha "Whose Imagined Community?." *Millennium*. vol. 20. no. 3 (March 1991).
- _____. *The Nation and Its Fragments: Colonial and Postcolonial Histories*. Princeton: Princeton University Press, 1993.
- El Kurd, Dana. "Do Palestinians Really Want a South African Solution?" *+972 Magazine*. 14/7/2021. at: <https://bit.ly/3lfD4MI>
- Ferree, Karen E. *Framing the Race in South Africa: The Political Origins of Racial Census Elections*. Cambridge: Cambridge University Press, 2010.
- Gellner, Ernest. *Nations and Nationalism*. Oxford: Blackwell, 2006.
- Mamdani, Mahmood. *Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism*. Princeton: Princeton University Press, 1996.
- _____. *Neither Settler nor Native: The Making and Unmaking of Permanent Minorities*. Massachusetts/ London: Belknap Press of Harvard University Press, 2020.
- Mann, Michael. *The Sources of Social Power*. Cambridge: Cambridge University Press, 1986.
- Posel, Deborah. "Race as Common Sense: Racial Classification in Twentieth-Century South Africa." *African Studies Review*. vol. 44, no. 2 (September 2001).
- Smith, Anthony D. *The Ethnic Origins of Nations*. Oxford: Basil Blackwell, 1986.